

الماضية . الا أن التعامل مع الواقع ، في مثل هذه القضية ، هو ضرورة وطنية ، فضلا عن كونه ضمانا لمنع حدوث ما هو أكثر إيلا . وقد أثبتت الاحداث الأخيرة ان الوضع اللبناني في حال تكرر الصدام ، قابل للتفجر بشكل تصبح معه الامور أكثر صعوبة وتكون النتائج المدمرة صعبة التقدير . فليس لبنان مثل الاردن ، ولا هو في وضع أي بلد عربي آخر من نواح عديدة . ولذلك ، ولكي لا تتكرر الاحداث الدامية ، ولكي تتكون الضمانات الكافية ، في المرحلة الراهنة ، من أجل تعايش مقبول ، يصبح من الضروري الأخذ بما اقترحتة الاحزاب التقدمية في المؤتمر الصحفي الذي عقده كمال جنبلاط . وهذه الاقتراحات هي : « **اولا** : اجراء تبديل جوهري اساسي في العلاقة بين السلطة اللبنانية وبين المقاومة ، يعود بنا تلقائيا ونهائيا الى تنفيذ سياسة التعاون والمشاركة لاجل تحقيق الانضباط العام في اطار الاتفاقيات المعقودة . » **ثانيا** : وضع وتنفيذ سياسة خطة دفاعية تهدف الى صيانة الاجواء والشواطئ اللبنانية ، والتخلي عن سياسة تنمية القوى المسلحة لغاية التمتع الداخلي والتصدي للحركة الشعبية الديمقراطية النامية . » **ثالثا** : تحطيم دوامة الحلقة المفرغة ، التي ادخلت نفسها فيها الحكومات المتعاقبة ، الامر الذي ادى عمليا الى تنفيذ المخطط الاسرائيلي في مواجهة المقاومة الفلسطينية . وكان الاعتداء الاسرائيلي ، عوض ان يلقي صدا ودفاعا عن الارض وعن الاجواء ، اية كانت الخسائر والضحايا ، يصبح محرزا للسلطة على التضيق على المقاومة او الاقتصاص منها أحيانا في منطق عجيب يتناسى فيه الحكم بأنه الشريك الطبيعي للمقاومة في النضال العربي لاجل التحرير . » **رابعا** : العودة بالبلاد الى تنفيذ الدستور ومضامينه واعرافه البرلمانية ، في سعي جدي لتحقيق المشاركة الحقيقية في سياق ما اقترحنه بصدد تنظيم الممارسة الدستورية . » **خامسا** : تنفيذ علاقة لبنان الرسمي بالعالم العربي ، والابتعاد عن سياسة المحاور ، وعن الاتحياز الدولي ، في خطة تعبر ، ضمن الظروف الجديدة ، عن المبادئ الاساسية التي ارتكز اليها الميثاق الوطني والعهد الاستقلالي الاول . » **سادسا** : تحقيق التوازن الوطني في القوى المسلحة لضمان خطة الاعتدال في التقرير ، وهو المقوم الرئيسي الذي يقوم عليه الكيان اللبناني ويرتكز اليه التفاهم الشعبي في هذه المرحلة من التاريخ التي لم يتوصل بعد فيها اللبنانيون الى مستوى التوحد والانصهار ، وهم لا يزالون يعانون من نظام الكونفدرالية السياسية الطائفية مما يعيق هذا التوحد الاخير المنشود في نظام ديمقراطي علماني حقيقي تتحقق فيه واقعا وفعلا المساواة الدستورية . علما اننا ، كأحزاب وقوى تقدمية ، طالما ناضلنا من اجل الغاء الطائفية ووضع حد لمحاولات افتنال الفتن الطائفية ، هذه المحاولات التي طالما استخدمت لامتصاص الثغمة الشعبية ، ولتمويه حقيقة التناقض الاجتماعي الاساسي في لبنان ، ومؤكدين على الدوام ان الصراع الاساسي في لبنان ليس صراعا طائفيا ، بل صراعا سياسيا اقتصاديا اجتماعيا . . . ونحن نؤكد من جديد دعوتنا الى ازالة الطائفية السياسية في كافة مجالات الادارة والتمثيل السياسي كي تتأمن المساواة الحقيقية بين المواطنين حيث تحل الكفاءة والامكانيات مكان جميع أنواع التمييز الطائفي . »